سيسيطر الحزب الشيوعي على البلدية في ١٩٧٥ ، وهي تفخر بأنها فارغة كلية من العرب. صحيح ان العرب يعملون هناك . ولكنهم يأتون صباحا ويعودون مساء ، وان اليهود يذهبون الى المدينة العربية المليئة بالحيوية والتنوع بعكس مدينتهم الهندسية الشكل والرتيبة . وهو ما لا يمر دون صدامات . من ذلك انه في احد ايام ١٩٧٢ ، كانت مجموعة من المهاجرين الجدد القادمين من جيورجيا السوفياتية ، والذين اقاموا في الناصرة العليا، كانوا يتنزهون في المدينة العربية ، عندما رأوا امرأة منهم يهودية من جورجيا ، تجلس وحيدة في سيارة احد العرب ، فما كان منهم الا ان قتلوا الرجل وحلقوا رأس المرأة . دون ان يتحول هذا الامر الى «قضية» لان الرأي العام « تفهم » انهم جيورجيون وبالتالي « بدائيين » . ثم ان شرف المرأة موضوع شيق يمكنه ان يوحد العرب واليهود ، اما الفضيحة فانها تأتي فيما بعد عندما يتعلق الامر بمواضيع حادة فعلا : الملكية ، الارض ، المجال الحيوي .

لانه في سنة ١٩٧٥ ، علم ان ١٥٪ من شقق الناصرة العليا اجرت او بيعت من طرف يهود غير مسؤولين الى ... عرب من الناصرة ! ويقال ان بعض العرب دفعوا ثلاثة اضعاف الاسعار المعمول بها للحصول على امتياز تملك شقة في المنطقة الجديدة منطقة التمييز العنصري .

ومؤقتا ، فان كل مشاريع تحويل مدينة التنمية الى مدينة فقط ، لتحقيق « التوحيد » والقضاء على البلدية العربية للناصرة اوقفت ، فبعض سكان الناصرة العليا كونوا لجان دفاع عن الطابع اليهودي للمدينة تحت قيادة رئيس بلديتهم ، وهددوا بالتحول الى العمل العنيف والمباشر « ان لم يفعل شيئا لايقاف التسلل العربي » .

ذلك ان التمييز العنصري – وهو ضرورة ايديولوجية للصهيونية ، ومطلب من مطالب المستوطنين الصغار – هو المساومة الوحيدة الممكنة بين طرفي الوضع الكولونيالي ، وهذا ما لا يستطيع هذا الوضع بلوغه دون تحطيم الذات : الطرد (او الابادة) التي تخرج العنصر المحلي من الديناميكية الاجتماعية ، والالحاق الذي يجعل منه جزءا لا بد منه من عملية الانتاج .

وهكذا امكننا ان نقرأ في نيسان ١٩٧٧ ان حاييم بار – ليف الوزير الاسرائيلي للتجارة وهو المرتبط بما يمسى في اسرائيل « بالبورجوازية الجديدة » قد اقترح بان يتم تشجيع بناء المنازل للاقليات (اي العرب) في « مدن التنمية » ، وهو اقتراح لم يلبث ان وجد استنكارا من بعض جهات الاستيطان – الوكالة اليهودية .. الخ . المستعدة في كل لحظة الى تحريك الشوفينية المرضية للمستوطن الصغير . لكن هذا النزاع يتجاوز بكثير الاطار الصغير لمدن التنمية ، ذلك ان عشرات الالاف من عمال الاراضي المحتلة ، وبالذات قطاع غزة (ويسكنها لاجئو سنة ١٩٤٨) . يعملون يوميا في تل ابيب . ويصف علي باسهاب المصاعب التي يلاقيها عربي « اسرائيلي » للسكن في تل ابيب ، ولكن عمال غزة اذا لم يكن بحوزتهم تصريح من الحاكم العسكري – وهذا الاخير لا يقدم هكذا تصريح الا بطلب من رب العمل الاسرائيلي الذي يكون على استعداد لتحمل اعباء الاجور (اي ٤٠٪ من مبلغ الاجر) – يضطرون الى دخول سوق العمل السوداء . فهم لتجنب الاعتقال ليلا ، « يسجنهم » مستخدموهم في الاماكن التي ينامون فيها ، « وهكذا ، يكونون تحت يدي عندما اتي صباحا » كما يقول احد ارباب العمل . وتذكر صحيفة يديعوت احرونوت الصادرة بتاريخ